أ. د. محمد جابر الأنصاري *

عن الثقافة... في دول الخليج العربي

الدولة التي يشعر فيها المسؤولون بمسؤوليتهم العلمية هي الدولة التي لها مستقبل.

والمملكة العربية السعودية وشقيقاتها دول الخليج من بين هذه الدول، وبإمكان المراقب أن يرصد اهتمام مسؤولين خليجيين كبار بالجانب العلمي.

فخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، قد خصص جوائز قيمة للترجمة. وقد شهدت بنفسي ضمن احتفالات الجنادرية الإعلان عن الترجمات الفائزة إلى العربية ومن العربية إلى اللغات الأخرى. وفي كل عام يقام حفل في عاصمة عربية أو أوروبية توزع فيه الجوائز على الفائزين.

إن هذا يعيدنا إلى عصر الترجمة في عهد المأمون وسواه من الخلفاء عندما أسس "دار الحكمة" ودعا إليها كبار المترجمين ليتوسطوا بين العربية وسواها. ومواصلة للاهتمام التاريخي بتاريخ الجزيرة العربية، فإن ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود يركز اهتمامه على مصادر تاريخ الجزيرة ويعمل على إيجاد جيل من المؤرخين الشباب الواعين للعوامل الفعالة في تكوين وطنهم وليس جديداً على سموه هذا الاهتمام فقد عمل على توفير المصادر التاريخية وإيجادها، وهو يعلم قيمة توفر هذه المصادر وأهميتها لمن أراد التدقيق في أي حادثة تاريخية.

وكنت متابعاً أيضاً لجوائز الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود في السنّة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة والاهتمام بعلوم السنّة النبوية كان بداية النهج العلمي لدى علماء الإسلام. فالتدقيق في حياة رواة الحديث الشريف بالجرح والتعديل كان المدخل لنشأة العلوم الأخرى في الحضارة الإسلامية.

أما جائزة الدراسات الإسلامية المعاصرة فتوحي بالاهتمام بأحوال المسلمين في عصرنا. وبصدور قرار خادم الحرمين الشريفين بتولي سمو الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود وزارة الداخلية السعودية، هل ستستمر الجائزة، وهل سيرعى محمد بن نايف ما كان يراه نايف ويسهر عليه؟ إن "الولد سر أبيه" والأمل كبير أن تستمر الرعاية. ولابد للجامعيين، وسواهم من المواطنين، متابعة، مشروع "الجامعة المفتوحة" التي يشرف عليها في منطقتنا صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبدالعزيز آل سعود.

إن "الجامعة المفتوحة" مشروع ثقافي وعلمي مهم. ويمكن أن تثير ما تطرحه من قضايا نقاشاً يتسم بالحيوية.

ويُجمع المثقفون العرب على الدور الذي أخذت تضطلع به "مؤسسة الفكر العربي" بإشراف صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز آل سعود الذي أعطاها ويعطيها من وقته وإبداعه الشيء الكثير.

وفي كل عام تلتقي نخبة من المفكرين العرب لمناقشة إحدى القضايا المهمة في حياتنا العربية، كما أن لمؤسسة "الفكر العربي" برنامجاً لمنح المبدعين العرب جائزة الإبداع والابتكار. والمؤسسة تصدر تقريراً ثقافياً عن حال الثقافة العربية المعاصرة كل عام لا يستطيع الإلمام بعناصره جهد فردي.

وأجد في عطاء الأمير خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود، ما يعوض عن فقد والده الكبير رحمه الله، ولا أستغني كباحث عن كتابه المرجعي "مقاتل من الصحراء" الذي أجد فيه إشارات غير قتالية، بل جوانب سياسية وتاريخية.

وقد قلت للأمير خالد بن سلطان، قبل سنوات، في البحرين، إن رعايته- كناشر- لصحيفة "الحياة" تمثل في نظري رعاية لمشروع "جامعي"- بمنزلة "جامعة مفتوحة" للقراء العرب يجدون فيها جديد الأفكار، وجديد الأخبار. من ناحية أخرى، أتابع ما يبذله من جهد وزير الإعلام السعودي الأستاذ عبدالعزيز خوجة- وهو شاعر ومثقف كبير، في تطوير الأجهزة الإعلامية التي يشرف عليها. وتستهويني القضايا التي تثار في معارض الكتب بالرياض، عاماً بعد عام، وأجد فيها تشويقاً غير قليل، خصوصاً ما اتصل بها بدور المرأة العربية السعودية. وأعتقد أن الملك عبدالله بن عبدالعزيز هو الموجّه لكل هذا التطور، فعلى يديه نتوقع خيراً كثيراً هو استمرار، في الواقع، لجهد والده العظيم، الملك الموحّد عبدالعزيز الذي استطاع توحيد أجزاء الجزيرة العربية بتأن وحكمة. وبلا شك فإن "الصغير" قادر على نقل "العدوى" إلى الكبير، وكان الملك الموحّد عبدالعزيز مهتماً بشؤون جارته الصغيرة البحرين وكثير الزيارات لها ولشيوخها. وقد كانت البحرين رائدة الجوار العربي في الخليج في النهضة التعليمية والعلمية والثقافية.

ومنها ثبت أن النفط متوافر في الجانب العربي من الخليج. وإذا كانت البحرين لم يكن لها نصيب من نفط الخليج الوافر، فإنها اتجهت لتعظيم الثروة الإنسانية بها. وقد كان مواطنوها على أتم استعداد لهذا النمو. وكان حاكمها حمد بن عيسى بن علي آل خليفة الذي كان على اتصال دائم- حجاً وزيارات- مع الملك عبدالعزيز بعد رحيل والده، مهتماً بإقامة "البنية التحتية" ببلاده. وفي عام 1919م تأسست مدرسة الهداية الخليفية، أول مدرسة في الخليج العربي ذات برنامج عصري، كما تأسست بلدية المنامة (العاصمة) عام 1920م في أول تأسيس إداري.

وكانت المملكة العربية السعودية تتخذ خطوات مماثلة في ظل مجتمع "محافظ"، وأحياناً "شديد المحافظة".

وعندما اكتشف النفط في الكويت، وكانت دول الساحل العربي في الخليج تحذو حذو البحرين، اتضح للمراقبين مدى قدرة الكويت على تحويل ثروة النفط إلى ثروة حضارية ثقافية.

وكانت سلطنة عمان قد جمعت بين عراقة الحضارة وعراقة القوة. ويلاحظ، في وقتنا الراهن، أن سلطانها قابوس بن سعيد يلقي خطبه بلغة عربية سليمة وبلسان عربي فصيح يطرب له السامعون.

كما أن لسلطنة عمان من عراقة تراثها، ما يتيح لها أن تطبع وتنشر كتب ومراجع التراث العماني.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، جاءت جائزة خليفة التربوية في مجالات عدة، لتمثل ظاهرة جديدة، كما أن جوائز زايد للكتاب أتاحت مجالاً خصباً للكتّاب العرب ويحرص الفريق الشيخ محمد بن زايد ولي عهد أبوظبي، على استضافة كل من يمر بقصره، ولقد كان سباقاً بمنطقة الخليج العربي بتأسيس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ووضع برامجه. ومن أبوظبي انتقلت المنافسة أولاً إلى دبي، حيث استقطب حاكمها الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم أنشطة ثقافية عربية عدة ثم إلى الشارقة، حيث حولها حاكمها الشيخ سلطان بن محمد القاسمي إلى العاصمة الثقافية- بالجامعات ومعارض الكتب والمعارض التراثية- لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي دولة قطر، يعمل شعبها العربي على تعزيز هويته الثقافية العربية. وفي استعراضي لمظاهر الثقافة في المنطقة، سرني ما أنجزه زياد الدريس المبعوث السعودي لدى اليونسكو بشأن اللغة العربية، حيث تحدد يوم الثامن عشر من ديسمبر كل عام للاهتمام باللغة العربية.

إن مثل هذا التفكير تفكير إيجابي، فبدلاً من زرع الإحباط في النفوس علينا أن نشعل شمعة صغيرة في الظلام. ولو أن كل عربي بادر إلى إشعال شمعة ضد الظلام، لانمحت الظلمة من بلادنا ولتخلصنا من الإحباط الذي أعتبره مرحلة عابرة.

إن مصدره هو أن الكثيرين متعجلون يريدون أن يزول قبل انتهاء حياتهم القصيرة. وهي حياة عابرة أيضاً!

* أكاديمي ومفكر بحريني

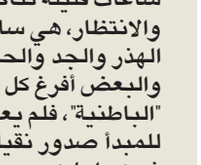

الأغلبية الصامتة:
«مكيافيليو» الكويت

إبراهيم المليفي
mulaifi70@gmail.com

هناك مَن عبث بحقوقي وكياني وحقي في التغيير والإصلاح المشترك، ويريد أن يبدأ السباق معي بعد أن لامس هو خط النهاية، من حقي أن أعترض وأرفض المشاركة في هذا الدجل.

ساعات قليلة تتآكل، تلتهمها "لواهيب" الشوق والانتظار، هي ساعات فقط، قيل قبلها ما يزيد من الهذر والجد والحصافة والأوهام. الجميع قال رأيه والبعض أفرغ كل ما في جوفه وكشف عن علاته "الباطنية"، فلم يعد للستر والتستر معنى، ولم يبق للمبدأ صدور نقية، لقد ظهرت الحقيقة، فالقضية إما نحن وإما هم.

ساعات قليلة قادمة ستمضي كما مضت غيرها من الساعات المهدرة، لم يحص فيها مكيافيليو الكويت مقدار الشرخ الاجتماعي الذي أصاب بناء الوطن، وكم الوقت والجهد والمال الذي سيبذل كي يستعيد المجتمع عافيته وتماسكه. الساعات تمضي ولو قدر لعصر نهضة الأوهام أن يشرق علينا لظهرت شمسه أو حتى خيط من خيوط أشعته الذهبية، منذ عقد من الزمان، ولكنه لم يظهر ولن يظهر، فها هو رقيبنا يزمجر في "جزارة" الكتب، وقوات الدرك تسد منافذ جنة الله على الأرض، و"مطاوعة" السلطة يفخخون عقول عباد الله بموجبات التسليم ورفض الشعور بالكرامة.

هي ساعات فقط تفصلنا عن محطة رهان الحجج والرؤى، البعض يحبها بالأرقام وأنا أحسبها بالأوزان، وللجميع حقه في الحسبان ولكن هل الجميع متساو؟ هناك من عبث بحقوقي وكياني وحقي في التغيير والإصلاح المشترك ويريد أن يبدأ السباق معي، بعد أن لامس هو خط النهاية. من حقي أن أعترض وأرفض المشاركة في هذا الدجل.

يوم محطة الرهان والرؤى ستبدأ مفاعيل المرحلة الجديدة في الدوران والتشكل، من الرهانات ما سيتحول إلى بخار يتبدد، ومن الرؤى ما سيتجسد على هيئة صلبة سيراها من لا يراها اليوم بعد أن يدرك أن "العلّة" ليست في مجلس الأمة أو نظام التصويت، العِلّة في سوء الإدارة وفي العقلية المحدودة التي فضّلت كسب الولاءات وتفتيت مكونات المجتمع على بناء دولة القانون والمواطنة.

في الختام، إن كان هناك شيء ما سيحسب لمرسوم الأمر الواقع، فهو الفرز والإظهار للكثير من المواقف والمعادن والخبرات بصورة تؤسس للبناء على أرضية أكثر وضوحاً ورسوخاً، طريقنا عرفناه وسلكناه، والبعض مستعد للذهاب إلى الجحيم مادام تحقق فيها شرط النقاء العرقي.

ندرك أن الجرح عميق... ولكن

حسن مصطفى الموسوي
halmousawi@yahoo.com

في الأول من ديسمبر القادم سنكون جميعاً أمام فرصة تاريخية لبدء صفحة جديدة في تاريخ كويتنا الحبيبة، صفحة نطوي بها السنوات الأربع العجاف الماضية وما رافقها من إضاعة الوقت في الترف السياسي، كما قال سمو الأمير في أحد خطاباته، ودغدغة عواطف الناس بتوافه الأمور بدلاً من مواجهة التحديات القادمة التي تنتظر بلدنا العزيز، خصوصاً في ظل الأوضاع الإقليمية والعالمية المتأزمة اقتصادياً وسياسياً.

لكن وكما نرى، هناك من يريد أن يثنينا عن اقتناص هذه الفرصة بمحاولة إقناعنا بالمقاطعة احتجاجاً على ما يسمونه بالتفرد والاعتداء على الدستور وإرادة الأمة وما إلى ذلك من شعارات مضللة خادعة تخالف الواقع. لقد مارس سمو الأمير حقه الدستوري بتعديل جزئي بقانون الانتخاب حسب الضرورة التي يقدرها هو بنفسه دون أي أحد آخر حسب الدستور، وأبدى استعداده لقبول أي حكم للمحكمة الدستورية تجاه هذا المرسوم، إضافة إلى حق المجلس القادم برفضه، وهذه هي قمة الديمقراطية.

لكن من يريد التفرد وممارسة الديكتاتورية هم هؤلاء الذين يريدون فرض الأمر الواقع حسب مزاجهم أو إشاعة الفوضى، وهم الذين قالوا إن على المحكمة رفض المرسوم وإلا فإن الأزمة ستستمر، وهذا هو حال من لا يعترف لا بالدستور ولا بالقانون إلا عندما يتطابق مع مزاجه.

إن حقيقة الاعتراض على مرسوم تقليص الأصوات لا علاقة له لا بكرامة الوطن (المحفوظة أصلاً بالالتزام بالدستور)، ولا بإرادة الأمة، ولا بمحاربة الفساد، فهذه كلها شعارات ترفع لتغطية السبب الحقيقي للاعتراض وهو محاولة حماية مكتسبات هؤلاء المتمثلة بزحفهم على السلطة التنفيذية واختطاف القرار السياسي في البلد، والذي اعتادوا عليه في السنوات الماضية، بدءاً من الصراخ والعويل على مشروع "الداو" واستطاعتهم إخضاع الحكومة الضعيفة لرغباتهم التي بان حجم دمارها بعد حكم التعويض البالغ أكثر من ملياري دولار بسبب إلغاء الصفقة، ووصولاً إلى إهدار المال العام على الكوادر العبثية عبر الضغوطات وتهييج الشارع وتشجيع الإضرابات، ثم إلى حصد التعيينات في المواقع الحكومية وتمرير قبول أبنائهم والمقربين منهم في الكليات الأمنية تجاوزاً على حقوق الآخرين، وإلى ممارسة الابتزاز عبر الاستجوابات الشخصانية والمدمرة من أجل التخريب وفرض الأمر الواقع كما يقول المثل "يا ألعب يا أخرّب الملعب".

هذا هو السبب الحقيقي للاعتراض على مرسوم الصوت الواحد والدعوة للمقاطعة التي جرى خلفها الكثير من حسني النية. لكن الإصلاح الحقيقي يتمثل في المشاركة لإيصال المخلصين من أبناء البلد وهم كثيرون من أجل فتح صفحة جديدة مبنية على التعاون بين السلطتين لإقرار كثير من الإصلاحات التي تأخرت بسبب التأزيم، ولمحاسبة السلطة التنفيذية محاسبة راقية مسؤولة بعيداً عن التمثيل والشخصانية والاستعراض من أجل كسب الأصوات، فقد شهدت السنوات الأربع الماضية زيادة انتشار الفساد بسبب اتباع هذا الأسلوب الرخيص في الرقابة.

وللمشتكين من فساد الحكومة وعدم الثقة بها أقول: نعم، ندرك أن الجرح عميق ودرب الإصلاح طويل، لكن السلبية لن تحل هذه المعضلة، والركون إلى جبهة تتسيدها مجاميع التخلف والتطرف لن يصلح من الواقع شيئاً، بل سيزيد الوضع سوءاً، لذلك علينا واجب إيصال العناصر المخلصة في هذه الفرصة التاريخية. فمن أجل الكويت شاركوا... شاركوا لفتح صفحة جديدة... شاركوا من أجل مستقبل أفضل لأبنائكم... شاركوا لإرساء قواعد الاستقرار والإصلاح الحقيقي... شاركوا... لأنها الكويت.

مايكل ماردر*

أوروبا تتألم

PROJECT SYNDICATE

في مقابلة أجريت معه مؤخراً أشار الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند إلى النقطة الحاسمة التي كثيراً ما يتم تناسيها فيما يتصل بوجود حدود لمستويات التضحية التي يمكن طلبها من مواطني دول جنوب أوروبا المتعثرة مالياً، ولتجنب تحويل اليونان والبرتغال وإسبانيا إلى "دور إصلاح" جماعية، يرى هولاند أن الناس يحتاجون إلى الأمل وراء الأفق المنحسر دوماً بفعل خفض الإنفاق وتدابير التقشف.

الواقع أنه حتى الفهم الأكثر بدائية لعلم النفس يؤيد تقييم هولاند، فمن غير المرجح أن يحقق التعزيز السلبي والإرضاء المتأخر أهدافهما ما لم يكن هناك ضوء مرئي عند نهاية النفق المظلم- بمعنى مكافأة تضحيات اليوم في المستقبل.

ويرجع التشاؤم العام في جنوب أوروبا إلى غياب مثل هذه المكافأة، ومع انحدار ثقة المستهلك وتدهور القوة الشرائية للأسر، وبالتالي تفاقم الركود، فإن التوقعات بشأن موعد انتهاء الأزمة تتراجع بشكل متكرر، وهؤلاء الذين يتحملون وطأة التقشف يفقدون الأمل. على مر التاريخ، كان مفهوم التضحية يجمع بين العقيدة والاقتصاد، ففي العالم القديم كان الناس يقدمون عادة الذبائح للآلهة التي تصوروا أنها قد تكافئهم بحصاد جيد أو تحميهم من الشرور على سبيل المثال.

وفي العقيدة المسيحية، التي تؤمن بأن الرب ضحى بنفسه للتكفير عن خطايا البشر، ينقلب مفهوم اقتصاد التضحية التقليدي. ففي هذه الحالة، تخدم المعاناة الإلهية كنموذج للتواضع المنكر للذات الذي يساعد البشر في تحمل المصائب الدنيوية. وعلى الرغم من العلمنة فإن الاعتقاد بأن المكافأة أو الإنجاز يتطلب التضحية أصبح جزءاً لا يتجزأ من الوعي الثقافي الأوروبي. وتستند فكرة "العقد الاجتماعي"- التي نشأت أثناء عصر التنوير كوسيلة لمعالجة شرعية سلطة الدولة على المواطنين من دون اللجوء إلى مبرر الحق الإلهي- تستند إلى فرضية مفادها أن الأفراد يتنازلون عن درجة معينة من الحرية الشخصية في مقابل تأمين السلام والرخاء للجميع.

ونتيجة لهذا، كان الزعماء السياسيون كثيراً ما يطالبون مواطنيهم بالتضحية بالحريات الشخصية باسم كيانات روحية معلمنة، مثل الأمة أو الدولة، ولقد استجاب المواطنون بحماس ولهفة. في خطابه الأول أمام مجلس العموم بوصفه رئيساً لوزراء المملكة المتحدة، بث ونستون تشرشل الأمل في أمة محاصرة عندما أعلن في عبارة شهيرة أنه- وبالتالي بريطانيا- ليس لديه ما يقدمه غير الدم والكدح والدموع والعرق.

وفي ضوء سوابق لا تعد ولا تحصى من هذا القبيل، فقد يكون من المستغرب أن يثبت خطاب التضحية تحت شعار التقشف عدم فعاليته في أزمة أوروبا الحالية. ويلقي بعض المراقبين باللوم على انحدار مستويات الالتزام بأي شيء يتجاوز الفرد، بما في ذلك النظام السياسي. ولكن جذور مقاومة التقشف في جنوب أوروبا لا ترجع إلى العداء العام للتضحية، بل إن الأمر ببساطة أن الأوروبيين كونوا اعتقاداً مفاده أن زعماءهم يطالبونهم بتضحيات لن تخدم مصالحهم، فقد أعطى تشرشل البريطانيين شيئاً يتطلعون إليه: النصر. ومن دون نهاية واضحة تبرر التضحية فإنها تصبح بلا معنى. كان من المفترض أن يستمد الاتحاد الأوروبي شرعيته من الازدهار والرخاء، فبعد نهاية فترة من النمو الاقتصادي السريع، أصبح زعماء أوروبا يعتمدون بدلاً من ذلك على التهديد بشر أعظم من التقشف: المزيد من عدم الاستقرار في الدول المدينة، والذي من شأنه أن يؤدي إلى العجز عن سداد الديون، والطرد من منطقة اليورو، والانهيار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

بيد أن خطاب الخوف بدأ يفقد تأثيره، لأن "الصفقة الجديدة" التي تتشكل عبر جنوب أوروبا الآن تعرض المزيد من القمع وقدراً أقل من الحماية، وبالتالي فإنها تنتهك المبادئ الأساسية للعقد الاجتماعي. وفي حين يُطالب المواطنون الأوروبيون بالتضحية بمستويات معيشتهم- بل حتى أرزاقهم- من أجل "الاقتصاد الوطني"، تشهد الشركات الوطنية ازدهاراً واضحا.

إن الشروط التي فرضتها "الترويكا"- المفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي- تشكل تأخيراً إلى أجل غير مسمى لمعالجة احتياجات هؤلاء الذين يُطلب منهم التضحية وتأجيلاً لإصلاح شبكات السلامة الاجتماعية المهترئة. على سبيل المثال، تقضي ميزانية البرتغال في عام 2013 بخفض عدد الشرائح الضريبية من ثماني شرائح إلى خمس- وهي خطوة من شأنها أن تدمير الطبقة المتوسطة.

كانت التضحية تشتمل على الافتداء بالجسد- متعه واحتياجاته الأساسية وحتى حيويته- في مقابل تخليص الروح، ورغم أن خطاب التضحية لا يزال قائماً، فإن المنطق الذي دعمه لآلاف السنين بات اليوم مهجورا.

ويتعين على زعماء أوروبا أن يعملوا على بث الأمل المتجدد في نفوس مواطنيهم، فقد أصبحت شرعية أوروبا "ما بعد الوطنية"- التي تقوم على التزام الاتحاد الأوروبي المنصوص عليه في معاهدة لشبونة بتعزيز "رفاهة شعوبه"- على المحك.

* أستاذ البحوث لدى جامعة بلاد الباسك في فيتوريا جاستايز، «بروجيكت سنديكيت-معهد العلوم الإنسانية» بالاتفاق مع «الجريدة»

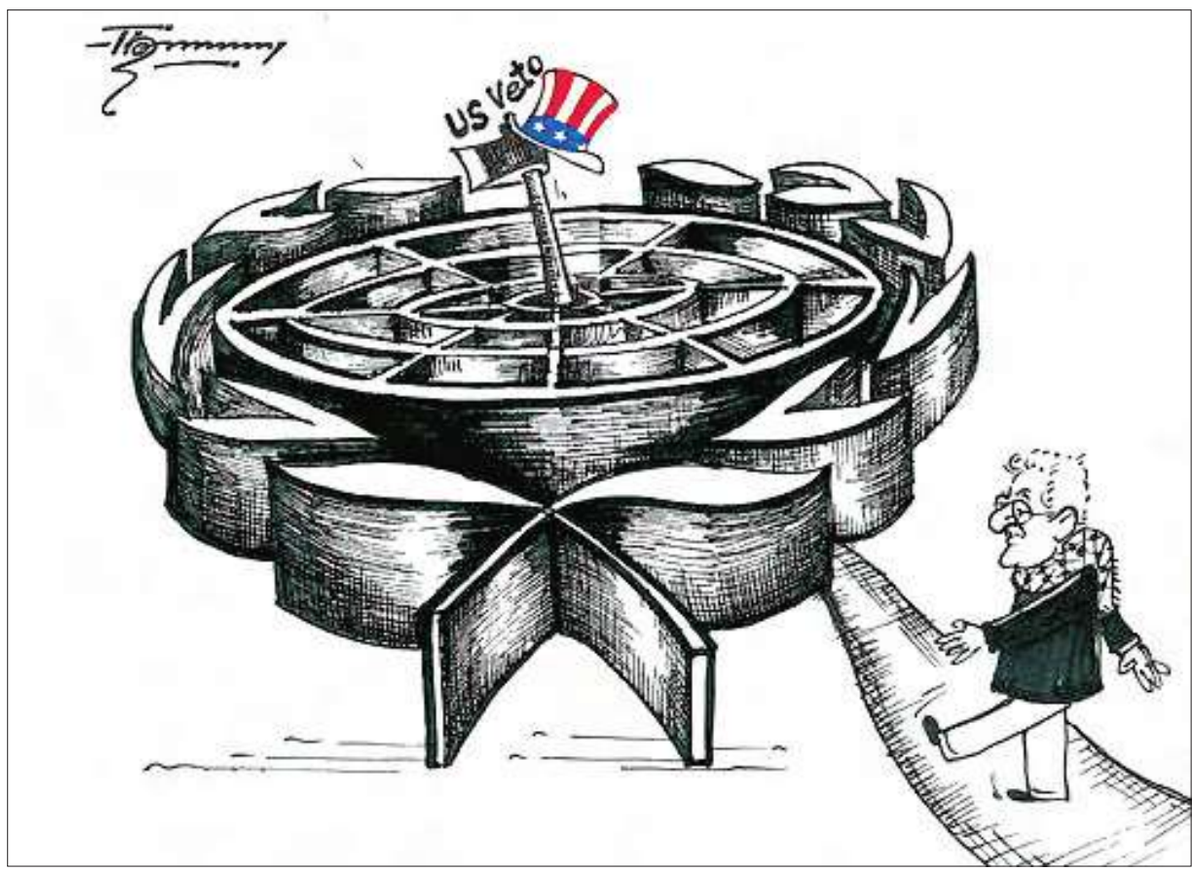

داود كتاب *

الحجة من أجل فلسطين

PROJECT SYNDICATE

لن نجد في أي مكان آخر على ظهر الأرض مثل هذه المظالم التي تديم العنف والحرب أكثر وضوحاً وسفوراً مما هي عليه في فلسطين اليوم. ولكن ساسة العالم يواصلون الرقص حول المشكلة بدلاً من مواجهتها. وأحداث العنف المهلكة الأخيرة في غزة ما هي إلا أحدث دليل على أن هؤلاء الناس الذين يعيشون تحت الاحتلال والحصار يحتاجون إلى أفق سياسي، وليس مجرد وقف لإطلاق النار: لم تكن الحجة الداعمة لإقامة دولة فلسطين المستقلة في أي وقت مضى أكثر إقناعاً مما هي عليه اليوم.

والواقع أن القرار الذي اتخذه الرئيس الفلسطيني محمود عباس بالمضي قُدماً في الخطط الرامية إلى طلب التصويت هذا الأسبوع على الاعتراف بفلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة، جاء رغم الضغوط والوعود والتهديدات من جانب إسرائيل وبعض حلفائها الغربيين. فبدلاً من سلوك مسار الأمم المتحدة، يتعين على الفلسطينيين وفقاً لهؤلاء المحاورين أن يستمروا في الاعتماد على المفاوضات غير المتكافئة التي لم تخدم أكثر من كونها مجرد فرصة للظهور الإعلامي.

إن التصويت في الأمم المتحدة (الذي يتزامن مع اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني) لن يمنح فلسطين العضوية الكاملة، بل يرفع وضعها إلى مستوى مشابه لوضع الفاتيكان، الأمر الذي يسمح لقادتها السياسيين بملاحقة جرائم الحرب المنسوبة إلى إسرائيليين في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. لقد أعرب الصهاينة في فلسطين عن ابتهاجهم في عام 1947، في أعقاب تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة لمصلحة التقسيم إلى دولة يهودية وأخرى عربية. ومن المفارقات الساخرة أنه مع وصول الصواريخ التي تطلق من غزة إلى مشارف تل أبيب، لا يدرك هؤلاء الإسرائيليون الذين مجدوا التقسيم واحتفوا به، وذريتهم، أهمية الوفاء بالنصف الآخر من خطة التقسيم.

صحيح أن الفلسطينيين، الذين كانوا يشكلون أغلبية عظمى من السكان والذين امتلكوا حصة غالبة من الأرض، كانوا غير راضين عن خطة التقسيم التي منحتهم 46 في المئة من فلسطين تحت الانتداب. واليوم يسعى الفلسطينيون إلى إقامة دولتهم على 22 في المئة فقط من الأراضي التي كانت جزءاً من فلسطين تحت الانتداب، إلى أن تم تأسيس دولة إسرائيل من جانب واحد على مناطق أكبر كثيراً من تلك التي منحها لها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181) في عام 1947.

إن المساعي التي يبذلها الفلسطينيون لإقامة دولتهم داخل حدود الرابع من يونيو 1967، تقع بشكل مباشر وتام ضمن القانون الدولي. فقد قرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في نوفمبر من ذلك العام أن "الاستيلاء على الأرض بالحرب" أمر غير مقبول. وجاءت قرارات مجلس الأمن اللاحقة والمعاهدات الدولية مؤيدة لهذا المبدأ على طول الخط.

والواقع أن إقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967 هي على وجه التحديد ما دعا إليه الرئيس الأميركي باراك أوباما. وعلى نحو مماثل، أيد الاتحاد الأوروبي فترة طويلة حل الدولتين، على أن تقام دولة فلسطين على الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967.

وكما قال عباس فإن التصويت القادم في الجمعية العامة للأمم المتحدة لا يهدف إلى نزع شرعية إسرائيل. فهو يتفق مع إعلان المجلس الوطني الفلسطيني في عام 1988 عن دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. وهو يتفق أيضاً مع مبادرة السلام العربية، التي تبنتها جامعة الدول العربية في قمة بيروت عام 2002 (والتي لم ترد عليها إسرائيل حتى يومنا هذا).

وتتبنى مبادرة جامعة الدول العربية، التي حظيت أيضاً بموافقة منظمة المؤتمر الإسلامي، حل الدولتين على أساس حدود 1967، ولكنها تذهب إلى ما هو أبعد من هذا، فتدعو إلى حل "عادل" و"متفق عليه" لقضية اللاجئين الفلسطينيين الشائكة. وبقبول عبارة "متفق عليه" يكون الفلسطينيون والعرب ومعظم الدول ذات الأغلبية المسلمة الأخرى قد سلمت جدلاً بأن إسرائيل لن تعترف بحق اللاجئين الفلسطينيين غير القابل للنقض في العودة إلى ديارهم. وينبغي لهذه الحقيقة أن تهدئ من المخاوف على الجانب الإسرائيلي من أن يكون حق العودة سبباً في إنهاء وجود إسرائيل كدولة يهودية.

وسيذهب عباس إلى نيويورك حاملاً معه بطاقة أكثر أهمية. فقد أفضى العنف الإسرائيلي الغاشم في غزة أخيراً إلى توحيد الفلسطينيين الذين كانوا منقسمين على أسس حزبية. فالآن تجتمع قيادات حركة "فتح" التي يتزعمها عباس، والتي تسيطر على السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، مع قيادات "حماس" في غزة بشكل منتظم لتنفيذ خطة المصالحة المصرية- القطرية. كما تم إطلاق سراح السجناء السياسيين من كلا الجانبين، وقام وفد رفيع المستوى من فتح بزيارة غزة.

ولقد أعرب مسؤولون من "حماس"، بما في ذلك محمود الرمحي، زعيم إحدى الكتل في المجلس الوطني الفلسطيني، عن دعمهم علناً لطلب الاعتراف بالأمم المتحدة. ووفقاً لنائب زعيم "حماس"، موسى أبومرزوق، فإن حركته لا تعارض مبادرة عباس الدبلوماسية.

إن إقامة دولة فلسطين المستقلة الحرة إلى جانب إسرائيل الآمنة خطة يوافق عليها العالم أجمع. ولقد أظهر الفلسطينيون استعدادهم لقبول تبادل الأراضي على نطاق ثانوي بشكل متفق عليه، وانفتاحهم على الأفكار المبدعة لحل مشكلة القدس، وربما بما يتفق مع المعالم التي رسمها الرئيس الأميركي بل كلينتون في نهاية ولايته الثانية.

والمطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى الإرادة السياسية اللازمة لإعطاء عملية السلام دفعة حقيقية. ويتعين على أوباما الآن بعد أن تحرر من الأغلال الانتخابية، كما يتعين على المجتمع الدولي إعطاء الجهود السلمية الفلسطينية الفرصة للحياة. إن الحجة من أجل فلسطين لم تكن في أي وقت مضى أكثر وضوحاً مما هي عليه الآن. والتصويت لصالح الاعتراف بالدولة الفلسطينية هو في واقع الأمر تصويت من أجل السلام.

* كاتب فلسطيني، أستاذ الصحافة في جامعة برينستون سابقاً، ويشغل حالياً منصب المدير العام لشبكة الإعلام المجتمعي (عمان نت) في عمان.
«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»